

Distr.: General
8 August 2016
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين
الدائمين لإسبانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى
الأمم المتحدة

إن إسبانيا والمملكة المتحدة، بوصفهما الرئيسين المشاركين لفريق الخبراء غير الرسمي
المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن، يشرفهما أن يحيلنا طيه مذكرة توجز وقائع
الاجتماع المعقود في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٦ عن حالة المرأة والسلام والأمن في مالي
(انظر المرفق).

ونرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رومان أوبارزون

السفير

الممثل الدائم لإسبانيا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) ماثيو رايكروفت

السفير

الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة



الرجاء إعادة استعمال الورق

110816 090816 16-13702 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لإسبانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا المالية لدى الأمم المتحدة

فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن

موجز وقائع الاجتماع المعقود عن مالي في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٦

في ٢٩ شباط/فبراير، قدم إحاطة إلى فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن كل من نائب الممثل الخاص للأمين العام، بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، كوين دافيدزي، والممثل القطري لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في مالي، برفقة رئيس كل من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وكبار المسؤولين في البعثة العاملين في مجالات الشؤون الجنسانية، وحماية المرأة، وتحقيق الاستقرار، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والشؤون المدنية، والشؤون السياسية.

ووقت انعقاد الاجتماع، كان الوضع السياسي في مالي يتسم بمحدودية التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام وبمحالات التأخير في تنفيذ الأحكام الرئيسية.

وعرض نائب الممثل الخاص للأمين العام سياق حالة النساء والفتيات في مالي حيث يسجل معدل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث نسبة ٩٠ في المائة تقريبا ويفوق معدل زواج الأطفال نسبة ٥٠ في المائة. ففي قائمة البلدان الضعيفة التي يتعهد بها البنك الدولي، تحتل مالي المرتبة الـ ٥٠ من أصل ٥٢ بلدا. ولاحظ نائب الممثل الخاص أن مشاركة المرأة في مفاوضات السلام كانت متدنية للغاية وأنه توجد حاليا امرأة واحدة فقط عضوة في اللجان المنشأة لتنفيذ اتفاق السلام (عما يشمل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن). وأبرز الحاجة إلى برامج لبناء القدرات بغية زيادة المشاركة المفيدة للمرأة. أما فيما يتعلق بالتكوين الجنساني الخاص بالبعثة، فإن أداء البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة ضعيف فيما يتعلق بنشر النساء في البعثة، وتتطلع البعثة إلى تحقيق التوازن بين الجنسين في صفوف الموظفين المدنيين الوطنيين.

وعرض الممثل القطري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في مالي بحثا بشأن ما لأقارب المقاتلين من النساء من تأثير عليهم فيما يتعلق بوقف القتال وإلقاء سلاحهم وإعادة الاندماج في المجتمعات المحلية. وقامت نساء من المجتمع المدني في مالي بتعبئة واسعة النطاق وبناء

الاتصالات وتوضيح مطالبهن المحددة، بما في ذلك: حصة بنسبة ٣٠ في المائة (أعلنت عنها الحكومة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي) بالنسبة لجميع المؤسسات الوطنية وإطلاق خطة عمل وطنية ثانية لمالي بشأن المرأة والسلام والأمن في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة والبعثة، ونسبة ١٥ في المائة من التمويل المخصص، ونسبة ١٠ في المائة من الأرباح الناتجة عن استغلال الموارد الطبيعية. وقد تغفل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي يجري التخطيط لها النساء المرتبطات بالجماعات المسلحة. والرسائل المناهضة للمساواة بين الجنسين التي تتناقلها وسائل التواصل الاجتماعي تستخدم لحث الشباب على التطرف ولتجنيدهم في الشمال، ويكسب المجاهدون حالياً معركة الاتصالات المناهضة لحقوق المرأة في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء.

وقدم ممثل عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة في نيويورك، بوصفها أمانة فريق الخبراء غير الرسمي، قائمة توصيات تتصل بمواصلة تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في مالي، من خلال البعثة والحكومة ومجلس الأمن، لا سيما في ضوء بعثة المجلس إلى مالي والاستعراض الاستراتيجي للبعثة وتحديد ولايتها.

ورداً على أسئلة طرحها أعضاء في مجلس الأمن، أضاف المشاركون من الأمم المتحدة في نيويورك وباماكو النقاط التالية:

- فيما يتعلق بالبعثة: تعمل البعثة على استقدام مستشار أقدم في الشؤون الجنسانية، وهي وظيفة يشغلها حالياً موظف على أساس إعاره من دولة عضو، سينتقل إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام عما قريب، وثمة فرقة عمل لجهات تنسيق تعنى بالشؤون الجنسانية في جميع الوحدات الفنية وفريق عامل معني بترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ بشأن العنف الجنسي المتصل بالتراعات. ويتلقى جميع موظفي البعثة تدريباً إلزامياً في مجال المسائل الجنسانية وعمليات السلام منذ تموز/يوليه، وثمة دورات تدريبية مستقلة للوحدات العسكرية وتدريبات محددة في مجال العنف الجنسي المتصل بالتراعات. وتنتظر البعثة الحصول على توجيه من المقرر بشأن دمج مهام حقوق الإنسان، بما في ذلك حماية النساء. وتقع مسؤولية الوفاء بالالتزامات المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين على عاتق الممثل الخاص والبعثة بأكملها، وليس فقط المستشار في الشؤون الجنسانية، ويجب أن تراعي القيادة العليا مؤشرات المسألة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن التي اقترحتها استعراضات السلام والأمن.

- فيما يتعلق بمسائل الحماية والعنف الجنسي المتصل بالتراعات: على الرغم من أن الأمم المتحدة أنشأت آليات لتعزيز جمع المعلومات المتعلقة بالعنف الجنسي المتصل

بالتزاعات والتحقيق منها وتوثيقها وتحليلها، فإن الافتقار إلى إمكانية الوصول بسبب تفاقم انعدام الأمن يشكل عقبة هامة أمام توثيق حالات العنف الجنسي المتصل بالتزاعات. والتقدم المحرز في التصدي للإفلات من العقاب بطيء جدا، لا سيما فيما يتعلق بحالات محددة من العنف الجنسي المتصل بالتزاعات قدمت إلى السلطات في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. وسجلت منظمات المجتمع المدني شكوى تفيد بأن المحكمة الأولى ضد مدعى عليه مالي تركز على تدمير معالم تاريخية في حين كان يتعين أن تشمل أيضا الزواج بالإكراه. ولا يمكن أن يكون هناك عفو في حالات العنف الجنسي المتصل بالتزاعات، ويجب رصدته كانتهاك محتمل لوقف إطلاق النار ومراعاته في الترتيبات الأمنية وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والعدالة الانتقالية. وترد أربعة أطراف مالية في مرفقات تقرير الأمين العام، وأدرجت في القائمة ثلاثة منها لجنة مجلس الأمن المنبثقة عن القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة ومن يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات. وشدد الممثل الخاص للأمين العام على ضرورة تعزيز لجنة الجزاءات هذه. وسلط الضوء على انتهاكات حقوق المرأة في المدن التي تشهد وجودا كبيرا من الجماعات الإرهابية. وثمة أوجه قصور حادة في الخدمات المقدمة إلى الناجين الذين ينبغي أن يحصلوا على تعويضات ودعم لسبل معيشتهم في إطار التعافي بعد انتهاء النزاع.

- فيما يتعلق بالحالة الإنسانية: شددت البعثة على أن نسبة ٤ في المائة فقط من المشاريع الإنسانية تكون النساء والفتيات المستفيدات الرئيسيات منها. وأشار الممثل الخاص للأمين العام إلى الافتقار إلى الموارد المالية الكافية في عدة مناسبات.
- فيما يتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج: يجب تطبيق السياسة العامة والمبادئ التوجيهية القائمة في مجال الشؤون الجنسية ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك الممارسات الجيدة المستمدة من سياقات أخرى. وتنتظر البعثة الحصول على تكوين شامل للقوائم المقدمة من الأطراف. وتمت الموافقة على ثلاثة مواقع لبناء مواقع إيواء مؤقتة، وتراعي تصميمات المعسكرات الاعتبار الإنسانية.
- فيما يتعلق بالأهداف لفترة الـ ٦ أشهر إلى ١٢ شهرا المقبلة: اقترح نائب الممثل الخاص للأمين العام التركيز على هدف خارجي واحد، تمثيل المرأة في لجان ما بعد

الاتفاق، وهدف داخلي واحد، تحقيق التوازن بين الجنسين في البعثة، بدءاً بالموظفين الوطنيين بشكل خاص. وكما أشار رئيس مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في مالي، كان عدد النساء في المفاوضات التي جرت في أوغادوغو ومدينة الجزائر ضئيلاً جداً أيضاً في صفوف المنظمات الدولية، ويتعين على المجتمع المدني أن يكون القدوة في هذا الصدد. ثمّة حاجة إلى استراتيجية للتنسيق بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري والجهات الفاعلة الدولية الأخرى، مثل بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية للمساهمة في تدريب القوات المسلحة المالية، من أجل بناء قدرات قوات الأمن المالية من حيث الجوانب المتصلة بالشؤون الإنسانية.

واختتم الرئيس المشارك الاجتماع مذكرتين بالجهود الجماعية اللازمة لإحراز تقدم في هذه المجالات. وأبرزت أهمية تزويد مجلس الأمن بمزيد من المعلومات المتعلقة بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في مالي من خلال تقديم إحاطات وتقارير منتظمة، كما دعا إلى ذلك قرار مجلس الأمن ٢١٢٢ (٢٠١٣) و ٢٢٤٢ (٢٠١٥). وستدرج مالي من جديد في جدول أعمال فريق الخبراء غير الرسمي في النصف الثاني من عام ٢٠١٦.